

متفرقات حول الوفاء والإخلاص

نموذج من نكران الجميل :

أمّا ونحن في معرض تدوين الحوادث التي وقعت خلال فترة حياتي القضائية والإدارية، أرى لزاماً عليّ أن أدون بأمانة كلّ ما حصل فيها، والله يشهد أنّي ما رغبت يوماً إيذاء أحد من الناس. فأنا رجل أوّمن بالله وبأنّه يجازي الناس على أعمالهم. ولولا هذا الإيمان وهذه الأخلاق التي نشأت عليها في بيتي الوالديّ لكان بإمكانني وبكلّ سهولة أن أنتقم من عدد من الأشخاص في فترات مختلفة من حياتي الوظيفية. لكن، معاذ الله أن أهبط إلى هذا المستوى الذي لا ينزل إليه إلاّ الأشرار الحاقدون الذين فقدوا الإيمان بالله، عديمو الشرف والأخلاق.

ناداني في يوم من الأيام دولة الأستاذ صبري بك العسلي، وهو رئيس مجلس الوزراء وأنا أمينه العامّ، وكان في مكتبه أحد المحافظين، وقال لي «اسمع ما يقول المحافظ». وطلب إليه أن يعيد عليّ مسامعي ما سبق ورواه له. قال المحافظ إنّ فلان، وهو موظّف كبير في إحدى الوزارات، يتقاضى مبلغاً من المال مقابل توقيعه على موافقة استيراد صنف معيّن، وأبرز لنا قائمة بأسماء الذين تقاضى منهم الرشوات. وبعد هذا الحديث، طلب إليّ دولة الرئيس تسطير كتاب لمكتب تفتيش الدولة لملاحقة هذا الموظّف وتوقيفه إن اقتضى الأمر.

لكن، كانت تربطني بهذا الموظّف روابط صداقة قديمة، فتألّمت جداً لموضوع الإخبار، ذلك إنّ الإنسان مهما حاول أن يتجرّد، لا يمكنه أن يتحرّر كلياً من روابط متعدّدة لها تأثيرها على نفسه وعواطفه، شاء أم أبى. وفي الأيام التالية ولأسباب لا داعي لذكرها، جاءني هذا الموظّف الصديق، وأخذ يؤكّد لي براءته، وأنّ التحقيق معه سيكون القاضي عليه، والسجن إذا أوقف سيكون موته المحقّق. وكاد أن يبكي وهو يصف حاله قائلاً ومكرراً أنّ مصيره بعد الله بيدي. ثمّ أخذ يمجّدني بعبارات التمجيد التي أحجل من ترديدها. فقلت له أن يترك الأمر بين يديّ الله علّه يلهمني للعمل بما فيه الخير.

وفي اليوم التالي، سألني دولة الرئيس عمّا تمّ بالكتاب، فأجبتّه أنّه على الآلة الكاتبة وسيقدّم له للتوقيع في هذين اليومين، دون أن أجد سبيلاً لاستعطافه على وضع هذا الموظّف.

وبعد بضعة أيام، كنّا نتداول دولة الرئيس وأنا، فأتينا إلى بحث وضع ذلك الموظّف، فاغتمت الفرصة ورجوت دولة الرئيس التريث في الأمر حتّى نتمكّن من جمع أدلّة أوثق.

ولمّا كان دولة رئيس مجلس الوزراء من كبار الشخصيات التي تتحلّى بالعدل والنبل والشهامة، فقد وافق على التريث، طالبا منّي أن أحذّر هذا الموظّف من الانزلاق ثانية.

وبالفعل، أطلعت الموظّف المذكور على عطف دولة الرئيس وكرم أخلاقه، وأنّه يحذّره من مغبة الانحراف ثانية. فكان حديثي لهذا الموظّف بشري لا توازيها بشري في حياته، فكّر عبارات الشكر والمنة والفضل.

مرّ على هذا الحادث أقلّ من سنتين، تركت خلالها الوظيفة وأخذت أتعاطى الحمامة. وفي هذه الفترة، أعلن المقام البطيركيّ الأرثوذكسيّ بدمشق عن إجراء انتخابات للمجلس الملّيّ، وقد كنت عضواً في المجلس السابق، وكنت بين المرشّحين للمجلس الجديد.

أخذ هذا الموظّف يعمل في الظلام على إقناع الناخبين بعدم وضع اسمي في قائمة الترشيح. وكان يبلغني ذلك

في وقته، ولم أصدقه لاعتقادي أنّ الأخلاق لا يمكن أن تتدنّى إلى هذا الحدّ، وأنّ نكران الجميل لا يمكن أن يصل بالإنسان إلى هذا المنحدر. نعم، ما كنت لأصدق ذلك، لولا أنّني يوم الانتخاب شاهدت بنفسني ما يندى له جبين الشرف والكرامة. شاهدت هذا الموظّف يمسك بهذا ويترك ذاك، فيأتاني كلاهما ويطلعا علي ما طلب منهما بأن لا يضع اسمي.

أجل، لقد كان هذا الشخص يفعل ذلك على مرأى منّي دون خجل أو حياء. فناديت به باسمه وقلت له: «ألا تخجل يا هذا من نفسك؟ أنت الذي أنقذت شرفه؟ أنت الذي قلت لي بالأمس القريب إنّي منقذك بعد الله؟ سامحك الله على هذه الأخلاق الدنيئة. اذهب وأتمم عملك الذليل.»

كنت أشعر تلك اللحظة، والحقّ يقال، بندم على ما فعلت من خير مع هذا الإنسان، رغم أنّي ما ندمت يوما على عمل الخير مع أيّ كان. ولو أنّ الحكمة تقول «اتّق شرّ من أحسنت إليه...» وبالنتيجة، تمّت انتخابات المجلس الملّيّ وكنت في طليعة الناجحين، رغم أنّي ما ندمت يوما.

اتّق شرّ من أحسنت إليه :

يذكرني الحديث المشهور بقصة جرت لي في مصر يوم زرتها في عام ١٩٤٥، واجتمعت إلى شخصيات عديدة. كانت هناك على جدار إحدى القاعات قطعة معلّقة مكتوب عليها «اتّق شرّ من أحسنت إليه». فقلت للسادة الجالسين «إذا كان الإنسان المحسن إلى أخيه الإنسان يبقى عرضة لشربه، ويجب عليه أن يتوقّاه، فالأولى به أن لا يحسن كي لا يكون عرضة للشرّ». وأخذنا نتناقش في الموضوع، واستمهل أحد الحاضرين إلى الغد للإجابة وإبداء الرأي. وفي الغد وافانا بمعلومات من مصدر فقهيّ تقول إنّ الحديث المشهور هو «اتّق شرّ من أحسنت إليه إن كان لثيما.» ومعنى ذلك أنّه إذا لم يكن المحسن إليه لثيما فلا تخشاه. فشكرت لصاحبنا الكريم هذه المعلومة القيّمة.

عذر أقبح من ذنب :

هذه واقعة حدثت لاحقا ولكنها مرتبطة بهذا الموضوع :

في عهد حكومة السيّد يوسف زعيّن، وكان السيّد نور الدين الأتاسي رئيسا للجمهورية، اختار رئيس الوزراء القاضي السيّد عبد السلام حيدر وزيرا للعدل.

والسيّد حيدر كان منذ عهد بعيد دخل القضاء وعرفناه قاضيا ابتدائيا، تدرّج حتّى كان في عهد السيّد الأتاسي والزعيّن رئيسا لمحكمة الجنايات بدمشق. وكان مستشارا المحكمة السيّدان عاطف العجلاني وبرهان الأسطواني من خيرة القضاة، وقد عرفت بشكل خاصّ السيّد عجلاني عندما كان نائبا للجمهورية في حمص وكنت أطلع على أعماله بحكم عمليّ كناطق عامّ لمحكمة التمييز. وكان المستشاران يقومان بقسط وافر من أعمال محكمة الجنايات مع رئيس المحكمة السيّد حيدر بكلّ جدّيّة وإخلاص. وكان الانسجام باديا على تصرفات المحكمة وأعمالها. ودام الوضع على هذا المنوال سنتين ونيف.

وعندما عين رئيس محكمة الجنايات وزيرا للعدل، كان أوّل عمل قام به هو تسريح القاضي الكبير والقانونيّ المدقّق الأستاذ السيّد عبد القادر الأسود رئيس محكمة النقض في سورية ورئيس محكمة نقض الجمهورية العربية المتّحدة زمن الوحدة. ثمّ عمل على تسريح زميليه اللذين تعاون وإياهما مدّة سنتين ونيف.

إنّ عمل وزير العدل، وهو قاض، كان موضع استغراب ودهشة، حتّى أنّه هو نفسه بعد انتهاء وزارته شعر بفداحة العمل وما تركه من أثر سيّء في محيط القضاء ومحيط المحاماة، فذهب يعتذر إلى الأستاذ عبد القادر الأسود، مبرراً عمله بأنّه كان مضطراً إليه نتيجة ضغوطات سياسيّة. وهذا كما يقول المثل : عذر أقبح من ذنب. **تصفية العناصر الرجعيّة :**

في عهد رئاسة الدكتور نور الدين الأتاسي للجمهورية السوريّة، ورئاسة الدكتور يوسف زعين لمجلس الوزراء، أدلى السيّد خالد الجندي رئيس الأتحاد العامّ لنقابات العمّال في القطر العربيّ السوريّ آنذ بتصريح خاصّ لجريدة «الثورة» السوريّة نشر في عددها رقم ١٠١٢ الصادر يوم الأربعاء في ٧ أيلول ١٩٦٦ بعنوان «أتحاد نقابات العمّال يقوم بتصفية العناصر الرجعيّة المعادية للثورة». وها هو النصّ الكامل للمقال، ننشره للتاريخ، ليس إلّا :

«في صباح ١٩٦٦/٩/٦ توجّهت فرقة من الكتائب العماليّة المسلّحة لحماية الثورة إلى مقرّ شركة الضمان السوريّة حيث قام رئيس الفرقة بجمع الموظّفين. ثمّ تلا عليهم تعميم مجلس الأتحاد، وطلب إلى المدير العامّ وأعضاء مجلس الإدارة الذين صدر بحقّهم التعميم أن يغادروا عملهم ويأتوا مع الفرقة. وعندما أراد بعضهم المقاومة أرغمهم أعضاء الفرقة بالقوّة على مغادرة عملهم والسير معهم. وقد أحضروا جميعاً إلى مقرّ الأتحاد العامّ حيث وضح لهم رئيس الأتحاد بأنّهم من الطبقة الرجعيّة، المتآمرة على مصالح الكادحين وعلى مستقبل الثورة. لذلك فقد تقرّر طردهم من عملهم. وإنّ أيّ محاولة منهم لمخالفة هذا القرار ستعرضهم لعقوبات أقسى ومن بينها عقوبة الإعدام.

وعلى إثر ذلك، تقدّم الجميع باستقالتهم إلى وزارة الاقتصاد وحيث قبلت فوراً. وقد قرّر المكتب التنفيذيّ للأتحاد العامّ أن يكون بحالة استنفار دائم واجتماع مستمرّ لاتّخاذ كافّة القرارات التي ستؤدّي إلى تطهير أجهزة الدولة ومؤسساتها والقطاع العامّ من كافّة العناصر الرجعيّة والمتآمرة على الثورة والمعادية لتجربة الاشتراكيّة. وكان الأتحاد العامّ لنقابات العمّال قد أصدر التعميم الآتي :

نظراً لأنّ الأتحاد العامّ لنقابات العمّال في القطر العربيّ السوريّ قد قرّر القيام بكافّة الالتزامات المترتبة عليه كممثل للطبقة العاملة في قطرنا من أجل حماية الثورة التي هي ثورة الكادحين، ونظراً لأنّ التأمّر الاستعماريّ العالميّ على الثورة يستند إلى عملائه الرجعيّين في داخل القطر وعلى مستوى الوطن العربيّ،

لذا فقد قرّر مجلس الأتحاد العامّ بجلسته رقم ١٢ تاريخ ١٩٦٦/٩/٥ أن يقوم بمهمّة تصفية للعناصر الرجعيّة والتخريبية والمعادية للثورة في كافّة دوائر الدولة والمؤسسات والشركات، لذلك فقد قرّر طرد كلّ من نصح أيّوبي، لؤي جابي، نهاد سباعي، غازي آقبيق، حسام غزّي، نعمان العظم، أكرم الكزبري، من شركة الضمان السوريّة. وسينفّذ هذا القرار اعتباراً من صباح ١٩٦٦/٩/٦. وإنّ أيّ محاولة يبذلها أحد المذكورين للممانعة في تنفيذ القرار أو للعودة للعمل ستؤدّي إلى تعرضهم للعقوبات الأقسى.

عاشت وحدة الكادحين العرب طريقنا لتحقيق الوحدة العربيّة.

رئيس الأتحاد العامّ

خالد الجندي «

الأصل في الكلام... الحقيقة :

كانت مجلة الأحكام العدلية العثمانية هي القانون النافذ منذ عام ١٨٩٦ وهو تاريخ التقرير الذي رفعته اللجنة التي وضعت أحكام مواد تلك المجلة إلى الصدر الأعظم العثماني عالي باشا. وبقيت أحكامها نافذة في سورية إلى أن وضع القانون المدني الجديد بموجب المرسوم التشريعي ٨٤ تاريخ ١٨ أيار ١٩٤٩، وألغيت بموجبه مجلة الأحكام العدلية وقوانين عثمانية أخرى.

لقد ضمت مجلة الأحكام العدلية في مستهلها تسعا وتسعين قاعدة فقهية كلية. وكل واحدة منها تعتبر ضابطا وجامعا لأحكام ومبادئ كثيرة، وتتخذ مستندا لتقرير الأحكام القضائية.

وقد نصت المادة ١٢ من هذه المواد الكلية على أن «الأصل في الكلام الحقيقة». ويعني ذلك أن ما هو ثابت بنفسه لا يحتاج إلى دليل. والكلام يجب أن يحمل على المعاني الموضوع لها وضعا أوليا، وهو المعنى الحقيقي.

وكم يعز عليّ ويؤسفني أن أصل بعد مرور عشرات السنين من حياتي وخبرتي في هذا المجتمع على اختلاف طبقاته وفئاته، سواء يوم كنت في القضاء أم في الإدارة أم في المحاماة فيما بعد، إلى القول إن حكم هذه المادة الكلية التي وضعت صيغتها في زمان كانت فيه الأخلاق مثالية، وكان الإنسان لا يقول إلا الصدق، ولا يلفظ إلا بالحق والحقيقة بات لاغيا.

أقول يعز عليّ ويؤسفني كثيرا أن أقول إن حكم هذه المادة قد انقلب إلى ضده، وإن مفهومها أصبح معكوسا، فصرت لا تسمع حديثا ولو موثقا بالأيامين، وتظنه لأول وهلة حقيقة وصدقا، إلا وتتأكد فيما بعد أنه سراب خداع وكذب ونفاق. وهذا ما اضطررتني نتيجة تلك الخبرة الطويلة المبنية على دراسات واقعية أن أقلب هذه المادة رأسا على عقب وأصوغها صياغة جديدة معكوسة وأجعلها كالتالي «الأصل في الكلام الكذب إلى أن تتبين لك الحقيقة.»

أرجو الله جلت قدرته أن يلهم هذه الأمة التخلص من آفة الكذب الويل لتعود الأخلاق الفاضلة إلى ما كانت عليه في الماضي البعيد.

العربي والنظام :

عندما يعالج الإنسان المدقق موضوعا عاما، يتجه في معالجته بطبيعة الحال إلى الأعم الأغلب والأكثر شيوعا، لأنه المعول عليه في تقرير الوقائع والحكم بالاستناد إليها. هذا لا يمنع أن تكون هناك فئة لا تدخل في مفهوم الحكم العام المبحوث عنه.

فإذا قلنا إن العربي والنظام ضدان لا يجتمعان، فمعنى ذلك أن هذا الواقع المؤلم يشمل الأكثرية من البشر، فبقى هنالك فئة لا يشملها لأنها تتقيد فعلا بالنظام وتعمل بمقتضاه، فهي والحالة هذه مستثناة من القاعدة العامة.

أقول هذا والأسف يملأ قلبي لأنني، وبعد خبرتي في هذه الدنيا، واثق مما أقول. والمؤلم أكثر هو المباهاة والتفاخر والجهر بمخالفة النظام.

والأكثر غرابة في الموضوع هو أن مخالفة النظام تصدر عن المثقفين والمتعلمين وأصحاب المراكز الهامة أكثر من

غيرهم ، اعتزازا وثقة بمقدرتهم .

وإني لأرجو مخلصا ، مع التطور الاجتماعي والثقافي والحضاري المتسارع الذي تشهده بلادنا ، أن يعمل الجميع على احترام القانون والنظام وتأصيله في النفوس ، علنا نصل يوما إلى القول إنَّ العربي والنظام صنوان لا يفترقان . فتعم هذه الفضيلة وتشمل كافة أفراد الشعب ونصبح مثلا يحتذى في احترام القانون والتقيّد بالنظام .